

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-266418

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025-266418

المقامة

المستأنفة

من / المكلف

المستأنف ضدها

ضد / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الخميس الموافق 16/10/2025م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير

المالية رقم (106-99-1446) بتاريخ 17/01/1446هـ، بحضور كُلٌّ من:

رئيساً

الأستاذ / ...

عضوأ

الأستاذ / ...

عضوأ

الدكتور / ...

وذلك للنظر في الاستئناف على القرار الابتدائي رقم (CFR-2025-247812) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية

الأولى بالرياض، المقدم من مالك المؤسسة المستأنفة /، هوية وطنية رقم (...).

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المؤسسة المستأنفة قد تقدمت بطلب التماس إعادة النظر على قرار اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض رقم (CFR-2023-107716) القاضي بإدانة المستورد بالتهريب الجمركي وترتيب العقوبات التالية لذلك على النحو الوارد في أسباب ومنطوق القرار الذي يحال إليه منعاً للتكرار، وعليه أصدرت اللجنة الجمركية قرارها - محل الاستئناف- القاضي منطوقه بما يأني:

"قبول طلب التماس إعادة النظر شكلاً ورفضه موضوعاً وإنفاذ القرار الصادر من اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى رقم (CFR-2023-107716)".

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاعتراض المقدمة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بأن القرار المعترض عليه قد جاء مخالفًا لأنظمة كونه صدر دون مناقشة الدفوع الجوهرية المقدمة، كما يدفع مالك المؤسسة المستأنفة بتلاعب المخلص الجمركي باسم المؤسسة ومحاولة إدخاله لبضائع لا تخص المؤسسة، وأن التعهد السندي المرتبط بالدعوى مزور، كما يدفع بمسؤولية المخلص الجمركي وإدارة الجمارك فيما يخص الإرسالية محل الدعوى، واختتمت بطلب قبول الاستئناف شكلاً، وفي الموضوع نقض القرار الابتدائي فيما قضى به مع

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-266418

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025-266418

إيقاف التنفيذ على ما يترتب عليه حتى البت في هذه الدعوى، وإثبات تزوير التعهد السندي ووكالة التحليل المرتبطة بالدعوى.

وباطل العدالة الجمركية الاستئنافية على المذكورة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بعدم صحة ما يدفع به المستأنف جملة وتفصيلاً، وأن الإرسالية قد وردت باسم المؤسسة المستأنفة وبسجلها التجاري وبجميع المستندات المقدمة من قبلها وهي المسؤولة أمام الجمرك كون أن البيان الجمركي مسجل باسمها، واختتمت بطلب الحكم برفض الاستئناف.

وباطل العدالة الجمركية الاستئنافية على تعقيب المستأنفة على ما ورد في المذكورة الجوابية المقدمة من المستأنف ضدها تبين أنه لم يخرج عما سبق تقديمها في لائحة الاستئناف، واختتم التعقيب بطلب الاطلاع على التعهد السندي وإثبات صحته، وتقديم ما يثبت إشعار المؤسسة بإعادة الإرسالية، وما يثبت تبليغها بالدعوى الابتدائية.

وفي يوم الخميس بتاريخ 24/04/1447هـ، الموافق 16/10/2025م، وفي تمام الساعة (02:45) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلساتها وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (1) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضربيّة والجماركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 08/04/1445هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدم من مؤسسة ... على القرار رقم (CFR-2025-247812) وتاريخ 29/05/2025م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المراجعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الموافق عليه بالمرسوم الملكي رقم (41) بتاريخ 1423/11/03هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضربيّة والجماركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 08/04/1445هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

وحيث تم التبليغ بالقرار الابتدائي بتاريخ 29/06/2025م، وتم تقديم الطعن على القرار بتاريخ 19/07/2025م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة ذلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قررته المادة (163) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه لا تثريب على الجهة الناظرة للاستئناف دون إضافة متى ما رأت في هذه الأسباب ما يغفي عن إبراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولاً على أسبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليها من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-266418

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025-266418

مما تضمنته تلك الأسباب، ولا ينال من ذلك دفع المستأنف بتلاعب المخلص الجمركي؛ إذ إن الجمارك لا شأن لها عند تطبيق النظام الجمركي في شأن فسح الإرساليات بالعلاقة التي تجمع المستورد والمخلص الجمركي ما دام أن تلك الإرساليات قد تم تنظيم بيان الاستيراد بخصوصها باسم المستورد سواء ترتب على ذلك وجود واقعة تهريب تعلقت بالإرسالية المخالفة أو ارتبطت بالإرسالية بمخالفة إجراءات جمركية عند مخالفة المستورد للتعهد المأذوذ عليه في شأنها والتصرف بالإرسالية التي لم يتم فسحها من جهة الاختصاص والمستأنف هو وشأنه في الرجوع على من يدعي حصول الضرر عليه باستغلال ما يزعم من تفويض يتجاوز به مكتب التخلص الجمركي ما تم الاتفاق عليه معه، ولا ينال من ذلك دفع المستأنف بتزوير التعهد المستند؛ إذ إن التعهد المقدم من المستورد يحمل اسم وختم المؤسسة، وعليه فإن المستورد يكون مسؤولاً أمام الهيئة فيما يرد من مخالفات على تلك الإرسالية، كما أن المستأنف لم يقدم ما يثبت تزوير التعهد وعليه فإن دفعه لا يعدُ عن كونه قول مرسل لا يعده الدليل، ولما كانت أسباب القرار محل الاستئناف كافية لحمل قضائه الأمر الذي يتبعين معه تقرير عدم تأثير الدفع المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعيناً رفضه، غير أن اللجنة الاستئنافية بأن اللجنة الابتدائية قد قضت بإيقاع عقوبة الغرامة الجمركية على المستورد بقيمة الصنف المخالف، مما يتربّط عليه تعديل الغرامة المدكوم بها لتكون بمقدار مثلي الرسوم الجمركية للصنف المخالف خلافاً لما قضى به القرار الابتدائي، الأمر الذي تنتهي معه اللجنة إلى تقرير تأييد القرار الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض رقم (CFR-2025-247812) مع تعديل القرار الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض رقم (CFR-2023-107716) لينتهي إلى إدانة المؤسسة المستوردة بالتهريب الجمركي، وإلزامها بغرامة جمركية تعادل مثلي الرسوم الجمركية للصنف المتصرف به وغير المجاز فسحة من الجهة المختصة مبلغاً قدره (5,500) ريال، وبما يعادل قيمة الصنف المتصرف به كبدل مصادرة مبلغًا قدره (55,000) ريال، ليصبح مجموع المبالغ المطالب بها المستورد مبلغاً قدره (60,500) ريال، وحيث كان الأمر كما ذكر، عليه فقد ذلّلت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-266418

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025-266418

القرار

- 1- قبول الاستئناف شكلاً، من مقدمه / مؤسسة ...، سجل تجاري رقم (...) لمالكها / ...، هوية وطنية رقم (...).
ضد القرار الابتدائي رقم (CFR-2025-247812)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض.
 - 2- وفي الموضوع تأييد القرار الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض رقم (CFR-2025-247812) مع تعديل القرار الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الأولى بالرياض رقم (CFR-2023-107716) ليصبح:
أولاً: إدانة / مؤسسة ...، سجل تجاري (...) لمالكها / ...، هوية وطنية رقم (...) بالتهريب الجمركي.
ثانياً: إلزام المؤسسة بغرامة جمركية تعادل مثلي الرسوم الجمركية للصنف المتصرف به وغير المجاز فسحه من الجهة المختصة مبلغًا قدره (5,500) خمسة آلاف وخمسمائة ريال.
ثالثاً: إلزام المؤسسة بما يعادل قيمة الصنف المتصرف به كبدل مصادرة مبلغًا قدره (55,000) خمسة وخمسون ألف ريال، ليصبح مجموع المبالغ المطالب بها المستورد مبلغًا قدره (60,500) ستون ألفاً وخمسمائة ريال.
ويُعد هذا القرار نهائياً؛ وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ.
- وصل اللهم وسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...»

عضو

عضو

الدكتور / ...

الأستاذ / ...

رئيس اللجنة

الأستاذ / ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموثقة إلكترونياً.